البيئية الأوربية - الحالة والتوقعات لعام 2020

ملخص تنفيذي

European Environment Agency

البيئية الأوربية - الحالة والتوقعات لعام 2020

ملخص تنفيذي

صورة الغلاف: © Simon Hadleigh-Sparks, My city/EEA

إخطارقانوني

لا تعكس محتويات هذا المنشور بالضرورة الآراء الرسمية للمفوضية الأوروبية أو غيرها من مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ولا تتحمل الوكالة الأوروبية للبيئة ولا أي شخص أو شركة تعمل باسم الوكالة أي مسؤولية عن استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير.

إشعار بحقوق التأليف والنشر

© الوكالة الأوروبية للبيئة، 2019

يرخص بإعادة الإنتاج شريطة الإشارة إلى المصدر.

للمزيد من المعلومات عن الاتحاد الأوروبي، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني على الإنترنت (http://europa.eu).

لوكسمبورغ: مكتب المنشورات التابع للاتحاد الأوروبي، 2019.

ISBN 978-92-9480-191-3
doi: 10.2800/920341

الوكالة الأوروبية للبيئة – الدنمارك
European Environment Agency
Kongens Nytorv 6
1050 Copenhagen K
Denmark

البيئية الأوربية - الحالة والتوقعات لعام 2020

ملخص تنفيذي

©Ivan Banovic, water PIX/EEA

التحدي المصيري لهذا القرن

يصدر تقرير البيئة الأوروبية – الوضع والتوقعات لعام 2020 (2020 SOER)في ظرفية حاسمة، حيث نواجه تحديات طارئة ذات الصلة بالاستدامة تتطلب حلولاً نظامية عاجلة. وهذه هي الرسالة التي لا يشوبها أي لبس والموجهة إلى صانعي السياسات في أوروبا والعالم بأسره. ويكمن التحدي الشامل لهذا القرن في طريقة تحقيق تنمية عبر العالم تُوازن بين الاعتبارات المجتمعية والاقتصادية والبيئية.

هذا التقرير هو سادس تقرير تصدره الوكالة الأوروبية للبيئة (EEA) عن وضع وتوقعات البيئة. وتحدد نسخة عام 2020 ثغرات هامة بين وضع البيئة والأهداف السياسية القائمة على مستوى الاتحاد الأوروبي على المدى القريب والطويل. ولئن كان من الضروري الاستجابة لتوقعات المواطنين للعيش في بيئة صحية، فإن ذلك سيتطلب إعادة التركيز من جديد على التنفيذ باعتباره حجر الزاوية للسياسات الأوروبية والوطنية.

وهكذا، لا يتعين علينا فقط بذل المزيد من الجهود بل وكذلك العمل بطرق مختلفة، حيث سنحتاج خلال العشرية المقبلة إلى حلول للاستجابة لتحديات البيئة والمناخ في العالم تكون جد مختلفة عن تلك التي قدمناها خلال العقود الأربعة السابقة. لذلك، يهدف هذا التقرير إلى تنوير المناقشات حول سياسات أوروبا لعام 2030، بما في ذلك المسارات إلى غاية عام 2050 فما فوق.

ويجب أن تستند السياسات المقبلة إلى الحلول القائمة بشأن التحديات البيئية والمناخية التي نواجهها – المكتسبات – وأن تستجيب إلى المعرفة الأكثر حداثة التي تدعو إلى مقاربات مختلفة جوهريا – سواء من حيث ما ينبغي لنا القيام به وكيف ينبغي لنا القيام به.

لا يمكن المبالغة في رسائل الطابع الاستعجالي. خلال الأشهر الـ18 الأخيرة فقط، صدرت تقارير علمية عالمية هامة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، والفريق الدولي المعني بالموارد (IRP)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (1) تحمل جميعها رسالات مماثلة: المسارات الحالية غير مستدامة بشكل جوهري؛ هذه المسارات مترابطة فيما بينها ومرتبطة بأنظمتنا الأساسية للإنتاج والاستهلاك؛ لم يعد هنالك الكثير من الوقت لطرح حلول موثوقة من أجل عكس هذا التوجه.

ولا تُعتبر الدعوة إلى تنفيذ عمليات انتقالية أساسية للاستدامة في صلب الأنظمة التي تؤطر الاقتصاد والحياة الاجتماعية المعاصرة – خاصة نظم الطاقة، والتنقل والسكن والغذاء – أمرا جديدا. فقد أُطلق هذا النداء بالفعل في نسخة تقريرحالة البيئة الأوروبية – الوضع والتوقعات لعامي 2010 و2015، كما أدمج الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة هذا التفكير في مبادرات سياسية هامة من قبيل الحزم الدائرية والبيولوجية والاقتصادية، وسياسات المناخ والطاقة لعامي 2030 و2050، وبرنامجه المستقبلي للبحث والابتكار. علاوة على ذلك، فإن مبادرة التمويل المستدام للاتحاد الأوروبي هي الأولى من نوعها التي تطرح أسئلة جادة حول دور النظام المالي في إحداث التغيير اللازم.

ومع ذلك، فإن تغيير التفكير شيء وإحداث تغيير فعلي شيء آخر. لذلك، يجب التركيز الآن على توسيع نطاق العديد من الحلول والابتكارات – التكنولوجية والاجتماعية على حد سواء – الموجودة بالفعل وتسريعها وتبسيطها وتنفيذها، مع تحفيز المزيد من البحث والتطوير، وتشجيع التحولات السلوكية، والاستماع إلى المواطنين وإشراكهم بشكل حيوي.

لا يمكننا التقليل من قيمة البعد الاجتماعي. فثمة دعوات بأصوات عالية ومفهومة من أجل انتقال عادل، يتم فيه إيلاء العناية الواجبة والاهتمام بالخاسرين المحتملين من الاقتصاد منخفض الكربون. كما يعترف حاليا صانعو السياسات بالتوزيع غير المتكافئ للتكاليف والفوائد الناتجة عن التغييرات النظامية، والذي يتطلب فهمًا متينًا وإشراكا للمواطنين واستجابات فعالة.فضلا عن ذلك، لا ينبغي لنا أن نتجاهل فئة الشباب في أوروبا التي تنادي بقوة وبشكل متزايد باستجابة أكثر طموحا للتغيرات المناخية وتدهور البيئة. فإن لم نتمكن من تغيير التوجهات الحالية خلال العشرية المقبلة، فإن تخوفهم من المستقبل سيكون مبررا.

ومن جهة أخرى، لا يدعي تقرير البيئة الأوروبية – الوضع والتوقعات لعام 2020 تقديم جميع الحلول لهذه التحديات المعقدة. ومع ذلك، فإنه التقييم الأكثر شمولية وتكاملا الذي تصدره الوكالة الأوروبية للبيئة إلى يومنا هذا وكذلك الأول الذي يتناول بصرامة التحديات النظامية في سياق العمليات الانتقالية المرتبطة بالاستدامة التي يجب علينا نحن، كمجتمع، أن نقوم بها. ويستند هذا التقرير إلى خبرة 25 عاما في مجال البيانات والتحليل والسياسة الأوروبية تنهل من معرفة شبكتنا الفريدة للدول الأوروبية الأعضاء – الشبكة الأوروبية لمعلومات البيئة ورصدها "Eionet".

لا يمكننا أن نتنبأ بالمستقبل لكن يمكننا صناعته. لذلك، نحن مقتنعون بأن هذا التقرير الذي يشكل مصدرا متينا للمعرفة جاء في الوقت المناسب وأن بإمكانه توجيه المناقشات حول سياسات البيئة والمناخ المستقبلية في الاتحاد الأوروبي وأن يساعد في بلورة الاستجابات الأوروبية لأجندة الأمم المتحدة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). وبالتالي، يجب على أوروبا أن تقود العملية الانتقالية العالمية نحو بيئة صحية في عالم عادل ومستدام. وتنطوي فكرة الصفقة الأوروبية الخضراء – التي تم تحديدها كأهم أولوية في المبادئ التوجيهية السياسية للمفوضية الأوروبية للفترة المقبلة 2019-2024 – على إمكانية توفير إطار ممتاز للعمل يسمح بنوع التفكير القائم على الأنظمة والابتكار المطلوب لتحقيق عملية الانتقال المنشودة ولصناعة مستقبل يدفعنا جميعا للافتخار.

هانس برونينكس
المدير التنفيذي، الوكالة الأوروبية للبيئة

تقرير حالة البيئة الأوروبية –2020 باختصار

ستواجه أوروبا في عام 2020 تحديات بيئية غير مسبوقة من حيث الحجم والاستعجال. على الرغم من أن سياسات البيئة والمناخ في الاتحاد الأوروبي قد حققت فوائد هامة خلال العقود الأخيرة، تواجه أوروبا مشاكل مستمرة في مجالات من قبيل فقدان التنوع البيولوجي، واستخدام الموارد، وتأثيرات تغير المناخ والمخاطر البيئية على الصحة والرفاه. وتؤدي التوجهات الكبرى العالمية مثل التغير الديمغرافي إلى تكثيف العديد من التحديات البيئية، في حين أن التغيير التكنولوجي السريع يجلب مخاطر وشكوك جديدة.

واعترافا منه بهذه التحديات، التزم الاتحاد الأوروبي بمجموعة من أهداف الاستدامة على المدى الطويل مع تحديد الهدف الشامل المتمثل في "العيش الجيد ضمن حدود كوكبنا". ولن تتحقق هذه الأهداف دون تغير سريع وجوهري في طبيعة وطموح الاستجابات الأوروبية. وتحتاج أوروبا إلى إيجاد سبل لتحويل النظم المجتمعية الرئيسية التي تحفز الضغوطات البيئية والمناخية والتأثيرات على الصحة – إعادة النظر في التكنولوجيات وعمليات الإنتاج بل وكذلك في أنماط الاستهلاك والعيش. وسيقتضي ذلك العمل بشكل فوري وتشاوري، مع إشراك مختلف المجالات السياسية والأطراف ذات المصلحة داخل المجتمع في تمكين التغيير النظامي.

وستشهد أوروبا في عام 2020 ظرفية حرجة. لدى قادتها فرص لتشكيل التطورات المستقبلية لن تكون متاحة لخلفائهم. لذلك، ستكتسي العشرية المقبلة أهمية حاسمة في تحديد الفرص المتاحة لأوروبا في القرن الحادي والعشرين.

هذه باختصار هي الاستنتاجات الرئيسية لتقرير البيئة الأوروبية – الوضع والتوقعات لعام 2020 (SOER 2020). ويقدم التقرير تقييماً شاملاً للبيئة في أوروبا من أجل دعم الحكامة وإعلام الجمهور. وعلى غرار جميع تقارير الوكالة الأوروبية للبيئة، يستند التقرير إلى عمل الشبكة الأوروبية لمعلومات البيئة ورصدها (Eionet) – وهي شراكة بين الوكالة الأوروبية للبيئة والدول الأعضاء الـ33 فيها وست دول متعاونة.

ويتطلب فهم وضع البيئة الأوروبية وتوجهاتها وآفاقها تبني مقاربة متكاملة تعترف بالدوافع المعقدة للتغيرات البيئية وتداعياتها. وهذا ما يوفره تحديدا تقرير البيئة الأوروبية 2020 حيث يعرض السياق العالمي الذي يشكّل تطور الوضع في أوروبا (الجزء 1)، والتوجهات والتوقعات البيئية والقطاعية الأوروبية (الجزء 2) والعوامل التي تقيد أو تمكِّن التغيير التحولي (الجزء 3). وفي الختام، يعرض التقرير في الجزء 4 أفكارا حول الطرق التي يمكن من خلالها لأوروبا أن تغير مسارها وتحقق مستقبلا مستداما.

ومن ناحية أخرى، يحدد تقرير البيئة الأوروبية – الوضع والتوقعات لعام 2020 العديد من التحديات والحواجز، لكنه يرى أيضًا أسبابًا تدعو للأمل. فما فتئ المواطنون الأوروبيون يعبرون عن شعورهم بالإحباط إزاء النواقص في حكامة البيئة والمناخ، علاوة على أن المعرفة تتزايد بشأن التحديات والاستجابات النظامية وتنعكس بشكل متزايد في إطارات سياسة الاتحاد الأوروبي. وبالتوازي مع ذلك، ظهرت ابتكارات بسرعة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك التكنولوجيات الحديثة ونماذج الأعمال والمبادرات المجتمعية الجديدة. كما تعتبر بعض المدن والأقاليم رائدة من حيث الطموح والإبداع إذ تجرب طرقا مختلفة للعيش والعمل وتبادل الأفكار عبر الشبكات.

وتعد كل هذه التطورات مهمة لأنها تخلق فضاء بالنسبة للحكومات من أجل الرفع من مستوى طموح السياسات والاستثمارات والعمليات. كما أنها تساعد في تعزيز وعي المواطنين وتشجيعهم على إعادة النظر في السلوكيات وأنماط الحياة. وبالتالي، يجب على أوروبا اغتنام هذه الفرص، باستخدام كافة الوسائل المتاحة لإحداث تغيير تحولي في العقد الموالي.

البيئة الأوروبية في سياق عالمي متغير

تتأصل جذور تحديات البيئة والاستدامة التي تواجهها أوروبا اليوم في التطورات العالمية التي امتدت على مدى عقود. خلال هذه الفترة، ساهم "التسارع الكبير" للنشاط الاجتماعي والاقتصادي في تحويل علاقة البشرية بالبيئة. منذ عام 1950، تضاعف عدد ساكنة العالم ثلاث مرات ليصل إلى 7,5 مليار نسمة؛ وتضاعف عدد السكان الذين يعيشون في المدن أربعة أضعاف إلى أكثر من 4 مليار نسمة؛ وتوسع الناتج الاقتصادي بمقدار 12 ضعفًا مرفوقا بزيادة مماثلة في استخدام أسمدة النيتروجين والفوسفاط والبوتاسيوم؛ وتزايد استخدام الطاقة الأولية خمسة أضعاف.

وبالنظر إلى المستقبل، يبدو أن هذه التطورات العالمية ستستمر وتضيف هذه الحقائق مجتمعة تحديا عميقا بالنسبة لأوروبا وأقاليم

في زيادة الضغوطات على البيئة. فمن المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم بحوالي الثلث ليبلغ 10 مليار نسمة بحلول عام 2050. ومن المحتمل أن يتضاعف استخدام الموارد على الصعيد العالمي بحلول عام 2060، مع تزايد الطلب على الماء بنسبة 55% بحلول عام 2050 وتنامي الطلب على الطاقة بنسبة 30%بحلول عام 2040.

ومما لا شك فيه أن التسارع الكبير قدَّم فوائد كبيرة، حيث خفف من المعاناة وعزز الرخاء في أجزاء كثيرة من العالم. على سبيل المثال، تراجعت بشكل حاد نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع – من 42% في عام 1981 إلى أقل من 10% في عام 2015. ومع ذلك، تسببت نفس التطورات أيضا في أضرار واسعة النطاق للنظم الإيكولوجية. على الصعيد العالمي، تغير بشدة زهاء 75% من البيئة البرية و40% من البيئة البحرية. ويشهد كوكب الأرض حاليا إتلافا سريعًا للتنوع البيولوجي، كما أن عددًا أكبر من الأنواع مهددة الآن بالانقراض أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. وفي الواقع، ثمة أدلة على أن الانقراض الجماعي السادس للتنوع البيولوجي قد بدأ.

وبالمثل، فإن العديد من التغييرات التي طرأت على نظام المناخ العالمي والتي لوحظت منذ خمسينيات القرن الماضي لم يسبق لها مثيل على مدى عقود إلى آلاف السنين. وهي ناجمة إلى حد كبير عن انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة بشرية، من قبيل حرق الوقود الأحفوري والزراعة وإزالة الغابات.

وتسبب هذه الضغوط، بشكل مباشر وغير مباشر، ضررًا كبيرًا على صحة الإنسان ورفاهيته. وهكذا، فإن العبء العالمي للأمراض والوفاة المبكرة المرتبطة بالتلوث البيئي تزايد بالفعل ثلاث مرات عن عبء الإيدز والسل والملاريا مجتمعين. لكن استمرار التسارع الكبير من شأنه أن يحدث تهديدات بعيدة المدى في حال تسببت الضغوطات في انهيار نظم إيكولوجية مثل القطب الشمالي والشعاب المرجانية وغابات الأمازون. وقد يؤدي هذا النوع من التحولات المفاجئة والتي لا رجعة فيها إلى عرقلة شديدة لقدرة الطبيعة على تقديم خدمات أساسية مثل توفير الغذاء والموارد، والحفاظ على المياه النظيفة والتربة الخصبة، وتوفير حاجز ضد الكوارث الطبيعية.

واضطلعت أوروبا، باعتبارها رائدا في مجال التصنيع، بدور محوري في تشكيل هذه التغييرات العالمية. وما زالت أوروبا اليوم تستهلك موارد أكثر وتساهم في تدهور البيئة أكثر من العديد من أقاليم أخرى في العالم. وتعتمد أوروبا لتلبية هذه المستويات العالية من الاستهلاك على الموارد المستخرجة أو المستخدمة في أجزاء أخرى من العالم، مثل المياه، والأراضي، والكتلة الحيوية وغيرها من المواد. ونتيجة لذلك، تحدث العديد من الآثار البيئية المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك الأوروبيين خارج أوروبا.

أخرى عبر العالم. إن المسارات الحالية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تدمر النظم الإيكولوجية التي تديم البشرية في نهاية المطاف. وبالتالي، سيتطلب التحول إلى مسارات مستدامة خفضا سريعا وواسع النطاق للضغوطات البيئية يفوق المستويات الحالية.

بيئة أوروبا في عام 2020

تطورت الإطارات السياسية نظرًا لتزايد وضوح طبيعة وحجم التحديات البيئية والمناخية العالمية. يتشكل إطار السياسة البيئية في أوروبا – المكتسبات البيئية – بشكل متزايد من خلال رؤى وأهداف طموحة طويلة الأمد. علاوة على ذلك، يبين برنامج العمل البيئي السابع (EAP) الرؤية الشاملة للبيئة والمجتمع في أوروبا، حيث يتصور أنه بحلول عام 2050:

> نحن نعيش حياة جيدة، ضمن الحدود البيئية للكوكب. وتنبع رفاهيتنا وبيئتنا الصحية من اقتصاد مبتكر دائري لا يضيع فيه شيء وتتم فيه إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وحماية التنوع البيولوجي وتقديره واستعادته بطرق تعزز صمود مجتمعنا. ومنذ فترة طويلة، قمنا بفصل نمونا منخفض الكربون عن استخدام الموارد، مما يحدد الوتيرة من أجل مجتمع عالمي آمن ومستدام.

تسترشد السياسات البيئية للاتحاد الأوروبي بثلاث أولويات سياسية موضوعاتية واردة في برنامج العمل البيئي السابع: (1) حماية الرأسمال الطبيعي للاتحاد الأوروبي والحفاظ عليه وتعزيزه؛ (2) تحويل الاتحاد الأوروبي إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون يتميز بالتنافسية والكفاءة في استخدام الموارد؛ و(3) حماية المواطنين في الاتحاد الأوروبي من الضغوطات والمخاطر البيئية على صحتهم ورفاهيتهم. فضلا عن ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة سلسلة من السياسات الإطارية الاستراتيجية التي تركز على تحويل اقتصاد الاتحاد الأوروبي وأنظمة معينة (مثل الطاقة، والتنقل) بطرق تحقق الرفاهية والإنصاف وتحمي النظم الإيكولوجية في الوقت نفسه. وتكمِّل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة هذه الإطارات، حيث توفر منطقًا للتغيير التحولي الذي يعترف بترابط الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

إذا نظرنا إلى رؤية أوروبا طويلة الأجل وأهداف السياسة التكميلية، يصبح من الواضح أن أوروبا لا تحرز تقدماً كافياً في مواجهة التحديات البيئية. وتعتبر الرسائل المستخلصة من تقييم تقرير البيئة الأوروبية – الوضع والتوقعات لعام 2020 للتوجهات والتوقعات الحديثة واضحة: نجحت السياسات في الحد من الضغوطات البيئية بفعالية أكثر من حمايتها للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وصحة الإنسان ورفاهيته. على الرغم من نجاحات الحكامة البيئية الأوروبية، لا تزال هناك مشاكل مستمرة، كما أن التوقعات البيئية لأوروبا في العقود المقبلة غير مشجعة (الجدول م. ت. 1).

الجدول م. ت. 1 ملخص التوجهات والتوقعات السابقة وآفاق تحقيق أهداف السياسة

	التوجهات السابقة (10 - 15 سنة)	الآفاق بحلول عام 2030	توقعات تحقيق أهداف السياسة
حماية الرأسمال الطبيعي والحفاظ عليه وتعزيزه			
المناطق البرية المحمية			2020 ☑
المناطق البحرية المحمية			2020 ☑
الأنواع والموائل المحمية في الاتحاد الأوروبي			2020 ☒
الأنواع الشائعة			2020 ☒
حالة النظام البيئي والخدمات			2020 ☒
النظم الإيكولوجية للمياه والأراضي الرطبة			2020 ☒
الضغوطات الهيدرومورفولوجية			2020 ☒
حالة النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي البحري			2020 ☒
الضغوطات والآثار على النظم الإيكولوجية البحرية			2020 ☒
التوسع الحضري واستخدام الأراضي في الزراعة والغابات			2050 ☒
حالة التربة			2020 ☒
تلوث الهواء وأثاره على النظم الإيكولوجية			2020 / 2030
التلوث الكيميائي والآثار على النظم الإيكولوجية			2020 ☒
تغير المناخ وآثاره على النظم الإيكولوجية			2020 ☒
اقتصاد دائري أخضر منخفض الكربون وفعال من حيث استخدام الموارد			
فعالية الموارد المادية			2020 ☑
استخدام دائري للمواد			2030
توليد النفايات			2020
إدارة النفايات			2020
انبعاثات غازات الدفيئة وجهود التخفيف			2020 ☑ / 2030 ☒ / 2050 ☒
النجاعة الطاقية			2020 / 2030 ☒ / 2050 ☒
مصادر الطاقات المتجددة			2020 ☑ / 2030 ☒ / 2050 ☒
انبعاثات ملوثات الهواء			2020 ☑ / 2030
انبعاثات الملوثات من الصناعة			2020
التقنيات والعمليات الصناعية النظيفة			2020
الانبعاثات الكيميائية			2020 ☒
استخراج المياه وضغطه على المياه السطحية والجوفية			2020 ☒
الاستخدام المستدام للبحار			2020
الحماية من المخاطر البيئية على الصحة والرفاهية			
تركيز ملوثات الهواء			2020 ☒ / 2030 ☑
تلوث الهواء وآثاره على صحة الإنسان ورفاهيته and well-being			2030 ☑
تعرض السكان للضوضاء البيئية وتأثيره على صحة الإنسان			2020 ☒
الحفاظ على المناطق الهادئة			2020 ☒
ضغوطات التلوث على الماء وعلاقاتها بصحة الإنسان			2020 ☒
التلوث الكيميائي ومخاطره على صحة الإنسان ورفاهيته			2020 ☒
مخاطر تغير المناخ على المجتمع			2020
استراتيجيات وخطط التكيف مع تغير المناخ			2020

التقييم التقديري للتوجهات السابقة (10-15 سنة) والآفاق بحلول عام 2030		التقييم التقديري لتوقعات تحقيق أهداف السياسة المختارة	
التوجهات المتحسنة / التطورات المهيمنة		السنة ☑	على المسار الصحيح إلى حد كبير
التوجهات/التطورات تعرض صورة غير متجانسة		السنة	على المسار الصحيح جزئيا
التوجهات المتدهورة / التطورات المهيمنة		السنة ☒	بعيدة إلى حد كبير عن المسار الصحيح

ملحوظة: لا تشير السنة فيما يتعلق بالأهداف إلى السنة المستهدفة بالتحديد بل إلى الإطار الزمني للأهداف.

من الواضح أنه لا تتم حماية الرأسمال الطبيعي والحفاظ عليه وتعزيزه وفقًا لطموحات برنامج العمل البيئي السابع (EAP). توجد نسبة صغيرة من الأنواع (23%) والموائل (16%) المحمية في حالة حفظ ملائمة، ولا تعتبر أوروبا على المسار الصحيح لتحقيق هدفها الشامل المتمثل في وقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2020. وقد حققت أوروبا أهدافها ذات الصلة بتحديد المناطق المحمية البرية والبحرية وقد تعافت بعض الأنواع، ولكن من المحتمل أن تُفوت أوروبا معظم الأهداف الأخرى.

لقد حققت تدابير السياسة التي استهدفت الرأسمال الطبيعي فوائد في بعض المجالات، ولكن لا تزال هناك العديد من المشاكل بل وإن بعضها يزداد سوءًا. على سبيل المثال، أدى انخفاض التلوث إلى تحسين جودة المياه، لكن الاتحاد الأوروبي بعيد عن تحقيق وضع بيئي جيد لجميع الأجسام المائية بحلول عام 2020. وقد تحسنت إدارة الأراضي، لكن تجزئة الأراضي الطبيعية تستمر في التزايد، مما يؤدي إلى تدمير الموائل والتنوع البيولوجي. ولا يزال تلوث الهواء يؤثر على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، ويتعرض 62% من مساحة النظام البيئي في أوروبا لمستويات مفرطة من النيتروجين، مما يسبب إتخام المياه بالمغذيات. ومن المتوقع أن تتفاقم آثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، إذا استمرت أنشطة مثل الزراعة، والصيد البحري، والنقل، والصناعة وإنتاج الطاقة في التسبب في ضياع التنوع البيولوجي واستخراج الموارد والانبعاثات الضارة.

حققت أوروبا مزيدًا من التقدم فيما يتعلق بكفاءة الموارد والاقتصاد الدائري. انخفض استهلاك المواد وتحسنت نجاعة استخدام الموارد مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. وانخفضت انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 22% بين عامي 1990 و2017، وذلك بفضل كل من التدابير السياسية والعوامل الاقتصادية. وارتفعت حصة مصادر الطاقات المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة بشكل مطرد إلى 17,5% في عام 2017. وتحسنت النجاعة الطاقية، وانخفض الاستهلاك النهائي للطاقة إلى ما يقرب من المستوى المسجل في عام 1990. وتم تخفيض انبعاثات الملوثات في الهواء والماء، بينما انخفض إجمالي استخراج المياه في الاتحاد الأوروبي بنسبة 19% بين عامي 1990 و2015.

ومع ذلك، فإن التوجهات الحديثة أقل إيجابية. على سبيل المثال، تزايد الطلب النهائي على الطاقة منذ عام 2014، وإذا استمر هذا الوضع، فقد لا يتحقق هدف الاتحاد الأوروبي لعام 2020 الخاص بالنجاعة الطاقية. علاوة على ذلك، ارتفعت الانبعاثات الضارة الناجمة عن النقل والزراعة، واستقر إنتاج واستهلاك المواد الكيميائية الخطرة. ومن ناحية أخرى، تشير التوقعات لعام 2030 أن المعدل الحالي للتقدم لن يكون كافياً لتحقيق أهداف المناخ والطاقة لعامي 2030 و2050.

بالإضافة إلى ذلك، لم تنجح معالجة الضغوطات البيئية من القطاعات الاقتصادية عبر التكامل البيئي، كما يتضح من الآثار المستمرة للزراعة على التنوع البيولوجي وتلوث الهواء، والماء والتربة.

حققت أوروبا بعض النجاح في حماية الأوروبيين من المخاطر البيئية على الصحة والرفاه. على سبيل المثال، تتمتع مياه الشرب والاستحمام بجودة عالية بشكل عام في جميع أنحاء أوروبا. ولكن، ثمة مرة أخرى مشاكل مستمرة في بعض المناطق تبعث توقعاتها على القلق. على سبيل المثال، بعض المواد الكيميائية الثابتة والمتحركة تقاوم حتى المعالجة المتقدمة لمياه الشرب. وبالمثل، على الرغم من انخفاض انبعاثات ملوثات الهواء، فإن حوالي 20% من الساكنة الحضرية في الاتحاد الأوروبي يعيشون في مناطق ذات تركيز لملوثات الهواء أعلى من مستوى واحد على الأقل من معايير جودة الهواء في الاتحاد الأوروبي. ويتسبب التعرض لجزيئات دقيقة في 400.000 حالة وفاة مبكرة في أوروبا كل عام، مع تباين تأثر بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

علاوة على ذلك، لا تزال صحة الإنسان ورفاهيته تتأثران بالضوضاء والمواد الكيميائية الخطرة وتغير المناخ. من المرجح أن يؤدي تسريع التغير المناخي إلى زيادة المخاطر، خاصة بالنسبة للفئات الهشة. ويمكن أن تنشأ آثار عن موجات الحرارة وحرائق الغابات والفيضانات وتغيير أنماط انتشار الأمراض المعدية. بالإضافة إلى ذلك، لا تؤثر المخاطر البيئية على صحة الأشخاص بنفس الطريقة، وهناك اختلافات محلية وإقليمية واضحة في جميع أنحاء أوروبا من حيث الهشاشة الاجتماعية والتعرض للمخاطر البيئية على الصحة. وبشكل عام، تبقى التوقعات للحد من المخاطر البيئية على الصحة والرفاه غير مؤكدة، بالنظر إلى الطابع المعقد للمخاطر النظامية على الصحة ووجود وشكوك مهمة في قاعدة المعرفة.

فهم التحديات النظامية والاستجابة إليها

يمكن تفسير استمرار التحديات البيئية الرئيسية من خلال مجموعة متنوعة من العوامل ذات الصلة. أولاً، تظل الضغوطات البيئية هامة رغم التقدم المحرز في الحد منها. كما أن وتيرة التقدم تباطأت في بعض المجالات المهمة، من قبيل انبعاثات غازات الدفيئة، والانبعاثات الصناعية، وتوليد النفايات، والنجاعة الطاقية وحصة الطاقات المتجددة. وهذا يعني أنه من الضروري تجاوز التحسينات التدريجية في الكفاءة وتعزيز تنفيذ السياسات البيئية بغية تحقيق فوائدها الكاملة.

يمكن أن يعني الطابع المعقد للنظم البيئية أيضًا أن هنالك فارق زمني كبير بين مرحلة الحد من الضغوطات وفترة ظهور التحسينات في الرأسمال الطبيعي وصحة الإنسان ورفاهه.

وغالبًا ما يتم تحديد النتائج البيئية، مثل فقدان التنوع البيولوجي، من خلال عوامل متنوعة، وهذا يعني أن فعالية التدابير السياسية وجهود الإدارة المحلية يمكن أن تعوضها عوامل خارجية، من بينها التطورات العالمية من قبيل تزايد عدد السكان، والإنتاج الاقتصادي واستخدام الموارد، والتي تؤثر على الوضع في أوروبا. وعند الاطلاع إلى المستقبل، تبرز مخاوف أيضًا بشأن دوافع التغيير، مثل التطورات التكنولوجية والجيوسياسية التي تنطوي على تداعيات غير واضحة.

قد يتمثل العامل الأكثر أهمية في استمرار التحديات البيئية وذات الصلة بالاستدامة في أوروبا في ارتباطها الوثيق بالأنشطة الاقتصادية وأنماط الحياة، خاصة النظم المجتمعية التي تزود الأوروبيين بضرورات مثل الغذاء والطاقة والتنقل. ونتيجة لذلك، يرتبط استخدام موارد المجتمع والتلوث، بطرق معقدة، بالوظائف والأرباح عبر سلسلة القيمة؛ وبالاستثمارات الرئيسية في البنية التحتية، والآلات، والمهارات والمعرفة؛ وبالسلوكيات وطرق العيش؛ وبالسياسات العمومية والمؤسسات العامة.

وتعني الروابط المتداخلة داخل النظم المجتمعية وفيما بينها أنه غالبا ما تكون هناك عقبات رئيسية أمام تحقيق التغيير السريع وبعيد المدى اللازم لتحقيق أهداف أوروبا ذات الصلة بالاستدامة طويلة الأجل. على سبيل المثال:

- تتسم أنظمة الاستهلاك والإنتاج بالانغلاق والاعتماد على المسار، نظرا لأن عناصر النظام – التكنولوجيات، والبنية التحتية، والمعرفة وما إلى ذلك – تطورت معًا على مدار عقود. وهذا يعني أن تغيير هذه الأنظمة بشكل جذري من شأنه أن يعرقل الاستثمارات، ومناصب العمل، والسلوكيات والقيم، وأن يثير مقاومة المتأثرين من قطاعات الصناعة أو المناطق أو فئات المستهلكين.
- تعني الارتباطات والتغذية المرتدة داخل الأنظمة أن التغيير غالبًا ما يسفر عن نتائج أو مفاجآت غير مقصودة. على سبيل المثال، قد يتم تقويض المكاسب القائمة على التكنولوجيا من خلال تغييرات في نمط الحياة، وذلك جزئيًا بسبب "تأثيرات الارتداد" عندما تؤدي تحسينات الكفاءة إلى وفورات في التكاليف مما يمكِّن من زيادة الاستهلاك.
- ترتبط نظم الاستهلاك والإنتاج أيضًا بشكل مباشر وغير مباشر، على سبيل المثال من خلال اعتمادها على قاعدة الرأسمال الطبيعي المشترك لتوفير الموارد وامتصاص النفايات والانبعاثات. وتعني هذه "العلاقة بين الموارد" أن معالجة مشاكل في منطقة ما يمكن أن تؤدي إلى ضرر غير مقصود في منطقة أخرى، مثلا إزالة الغابات وزيادة أسعار المواد الغذائية بسبب إنتاج الوقود الحيوي.

وتوجيه العمليات داخل المجتمع نحو أهداف الاستدامة طويلة

ويساعد الطابع المنهجي للتحديات البيئية في أوروبا على تفسير محدودية مقاربات الحكامة البيئية المعمول بها في تحقيق التغيير المطلوب. وعلى الرغم من ملاحظة علامات التقدم في جميع أنظمة الغذاء والطاقة والتنقل، تبقى التأثيرات البيئية مرتفعة، كما أن الاتجاهات الحالية لا تتوافق مع أهداف البيئة والاستدامة طويلة الأجل.

توفر مجموعة متزايدة من البحوث والممارسات رؤى ثاقبة لطريقة تحقيق التغيير النظامي الأساسي. وتعد مثل هذه التحولات عمليات طويلة الأجل تعتمد بشكل هام على ظهور وانتشار أشكال متنوعة من الابتكار الذي يطلق العنان لطرق بديلة للتفكير والعيش – ممارسات اجتماعية وتقنيات ونماذج أعمال جديدة، وحلول تستند إلى الطبيعة، وما إلى ذلك. ومن المستحيل أن نعرف مقدمًا بدقة أي ابتكارات ستظهر أو كيف سيتم إدماجها في أنماط الحياة، وكيف ستؤثر على نتائج الاستدامة. لذلك، تتضمن التحولات العديد من أوجه عدم اليقين والنزاعات والخيارات التفضيلية.

وينطوي هذا الفهم للتغير المنهجي على تداعيات مهمة بالنسبة للحكامة. أولاً، يتحول دور الحكومة من العمل كـ"ربان طائرة" ذي المعرفة والأدوات اللازمة لتوجيه المجتمع نحو الاستدامة، إلى دور الداعم للابتكار والتحول على نطاق واسع داخل المجتمع. ولا يزال للتخطيط التنازلي دور في بعض السياقات. لكن الحكومات تحتاج أيضًا إلى إيجاد طرق للرفع من صلاحيات المواطنين والمجتمعات المحلية والشركات.

ويتطلب تحقيق ذلك مساهمات عبر مجالات السياسة ومستويات الحكومة التي تتوخى تحقيق أهداف مشتركة. وتبقى أدوات السياسة البيئية أساسية. إلا أن تمكين التغيير المنهجي سيتطلب مزيجًا أوسع من السياسات لتشجيع الابتكار والتجريب، وتمكين أفكار ومقاربات جديدة من الانتشار، وضمان أن التغيير الاقتصادي الهيكلي يسفر عن نتائج مفيدة وعادلة. ويحيل الطابع المعقد وعدم اليقين في عمليات الانتقال إلى ضرورة سعي الحكومات إلى إيجاد طرق لتنسيق

قيادة العمل الدولي نحو الاستدام

الأجل وإدارة المخاطر والنتائج غير المقصودة التي ترافق حتماً أي تغيير منهجي.

إلى أين تنطلق أوروبا من هنا؟

إذا أخذنا في الاعتبار الأجزاء 1-3، يُبرز التحليل الوارد فيها استمرار التحديات التي تواجه أوروبا وحجمها وطابعا الاستعجالي. ولا يزال تحقيق رؤية الاتحاد الأوروبي للاستدامة لعام 2050 ممكنًا، لكنه سيتطلب تحولًا في طابع وطموح العمليات؛ وهذا يعني تعزيز أدوات السياسة المتبعة والاستناد إليها من خلال مقاربات جديدة ومبتكرة للحكامة. وبالاعتماد على الرؤى الواردة في التقرير، يحدد الجزء 4 مجموعة متنوعة من المجالات المهمة حيث ينبغي العمل من أجل تمكين العمليات الانتقالية.

تعزيز تنفيذ السياسات والتكامل والاتسا

لعل التنفيذ الكامل للسياسات الحالية سيأخذ من أوروبا وقتا طويلا لتحقيق أهدافها البيئية بحلول عام 2030. وسيتطلب تحقيق التنفيذ الكامل زيادة في التمويل وبناء القدرات؛ وإشراك الشركات والمواطنين؛ وتنسيق أفضل للسلطات المحلية والإقليمية والوطنية؛ وقاعدة معرفية أقوى. وإلى جانب التنفيذ، تحتاج أوروبا إلى معالجة الثغرات ومكامن الضعف في الإطارات السياسية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالأرض والتربة والمواد الكيميائية. كما أن تحسين إدماج الأهداف البيئية في السياسة القطاعية أمر ضروري، على غرار تحسين اتساق السياسات.

تطوير المزيد من الإطارات السياسية طويلة الأجل والأهداف الملزمة

تعد المجموعة المتزايدة من السياسات الاستراتيجية التي تعالج النظم الرئيسية (مثل الطاقة والتنقل) وتشجع التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون ودائري، أدوات مهمة لتحفيز وتوجيه العمل المتسق داخل جميع مكونات المجتمع. إلا أن تغطية الإطارات السياسية طويلة الأجل تحتاج إلى توسيع نطاقها لتشمل أنظمة وقضايا مهمة أخرى، مثل الغذاء والمواد الكيميائية واستخدام الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى استراتيجيات متقاطعة قابلة للمقارنة على مستويات أخرى من الحكامة – تشمل البلدان والأقاليم والمدن. ويعتبر إشراك الفاعلين في تطوير الرؤى والمسارات التحويلية مهما بالنسبة لترجمة الحقائق المتنوعة عبر أوروبا وتضخيم المنافع البيئية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة.

لا يمكن لأوروبا تحقيق أهدافها ذات الصلة بالاستدامة بمعزل عن باقي العالم. تتطلب المشاكل البيئية والمرتبطة بالاستدامة على الصعيد العالمي استجابات عالمية. ويتمتع الاتحاد الأوروبي بنفوذ دبلوماسي واقتصادي هام يمكن له استخدامه من أجل النهوض باعتماد اتفاقيات طموحة في مجالات مثل التنوع البيولوجي واستخدام الموارد. وسيكون التنفيذ الكامل لأجندة الأمم المتحدة لعام 2030 للتنمية المستدامة في أوروبا والدعم الفعال للتنفيذ في المناطق الأخرى أمرًا ضروريًا إذا أرادت أوروبا أن تقود الريادة العالمية في تحقيق التحولات المرتبطة بالمستدامة. ولعل استخدام أهداف التنمية المستدامة كإطار شامل لتطوير السياسات في العشرية المقبلة من شأنه أن يوفر خطوة مهمة نحو تحقيق رؤية أوروبا لعام 2050.

تعزيز الابتكار داخل المجتمع برمت

يعتمد تغيير المسار بشكل حاسم على ظهور وانتشار أشكال متنوعة من الابتكار يمكن أن تطلق العنان لطرق جديدة للتفكير والعيش، خاصة وأن بذور هذا التحول موجودة بالفعل. ويقوم عدد متزايد من الشركات والمقاولين، والباحثين، وإدارات المدن والمجتمعات المحلية بتجريب طرق مختلفة للإنتاج والاستهلاك. ومع ذلك، غالبًا ما تواجه الابتكارات في الممارسة العملية حواجز هامة. لذلك، تضطلع السياسات العمومية والمؤسسات العامة بدور حيوي في تمكين التغيير المنهجي. وتبقى السياسات البيئية أساسية، لكن يتطلب ابتكار النظام مساهمات متسقة من مختلف مجالات السياسة، بدءاً بالبحث والابتكار والسياسات القطاعية والصناعية إلى التربية والتعليم والرفاه والتجارة والعمالة.

الرفع من الاستثمارات وإعادة توجيه التموي

على الرغم من أن تحقيق التحولات ذات الصلة بالاستدامة سيتطلب استثمارات هامة، فإن الأوروبيين سيحققون مكاسب هائلة – بفضل تجنب الأضرار التي تلحق بالطبيعة والمجتمع وكذلك بفضل الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يخلقون. وبالتالي، ينبغي أن تستفيد الحكومات بشكل كامل من الموارد العامة لدعم التجريب، وأن تستثمر في ابتكارات وحلول قائمة على الطبيعة، وأن تقوم بعمليات الشراء بشكل مستدام، وأن تدعم القطاعات والأقاليم المتأثرة. كما يجب عليها أن تضطلع بدور أساسي في تعبئة وتوجيه الإنفاق الخاص من خلال تشكيل خيارات الاستثمار والاستهلاك، وإشراك القطاع المالي في الاستثمار المستدام عبر تنفيذ خطة العمل المالية المستدامة للاتحاد الأوروبي والبناء عليها.

تدبير المخاطر وضمان انتقال عادل اجتماعيًا

العمليات التشاركية بغية استكشاف أنواع المستقبل المحتملة،

تتطلب الحكامة الناجحة لتحولات الاستدامة أن تعترف المجتمعات بالمخاطر والفرص والخيارات التفضيلية المحتملة، وإيجاد السبل لقيادتها. وتلعب السياسات دورا أساسيا في تحقيق "تحولات عادلة"، على سبيل المثال من خلال دعم الشركات والعاملين في الصناعات التي تواجه التخلص التدريجي عبر إعادة التدريب، أو الدعم، أو المساعدة الفنية أو الاستثمارات التي تساعد الأقاليم المتأثرة سلبًا. وينبغي الجمع بين التحديد المبكر للمخاطر والفرص الناشئة ذات الصلة بالتطورات التكنولوجية والمجتمعية وبين المقاربات التكيفية القائمة على التجريب والرصد والتعلم.

ربط المعرفة بالعم

يتطلب تحقيق تحولات الاستدامة معرفة جديدة متنوعة تستند إلى تخصصات وأنواع متعددة لإنتاج المعرفة. ويشمل ذلك أدلة حول الأنظمة التي تؤدي إلى ضغوطات بيئية، ومسارات الاستدامة، والمبادرات الواعدة والحواجز التي تعيق التغيير.

وتشكل الأساليب الاستشرافية طريقة مهمة لإشراك الناس في والنتائج والمخاطر أو الفرص. وقد يتطلب توليد الأدلة ذات الصلة وتشاركها واستخدامها بالكامل إدخال تغييرات في نظام المعرفة الذي يربط العلوم بالسياسة والعمل، بما في ذلك تطوير مهارات وهياكل مؤسساتية جديدة.

العشرية المقبلة

سيتطلب تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس اتخاذ إجراءات عاجلة في كل مجال من هذه المجالات خلال السنوات العشر المقبلة. وتوخيا للوضوح، لن تحقق أوروبا رؤيتها المستدامة المتمثلة في "العيش الجيد ضمن حدود كوكبنا" من خلال الاكتفاء بالنهوض بالنمو الاقتصادي والسعي إلى إدارة الآثار الجانبية الضارة باستخدام أدوات السياسة البيئية والاجتماعية. بدلاً من ذلك، ينبغي أن تصبح الاستدامة المبدأ التوجيهي للسياسات والإجراءات الطموحة والمتسقة داخل المجتمع. وسيتطلب تمكين التغيير التحولي أن تعمل جميع مجالات ومستويات الحكومة معًا، وتسخير طموح وإبداع وقوة المواطنين والشركات والمجتمعات المحلية. وتتمتع أوروبا في عام 2020 بفرصة فريدة لقيادة الاستجابة العالمية لتحديات الاستدامة. ومن ثم، حان الآن وقت العمل.

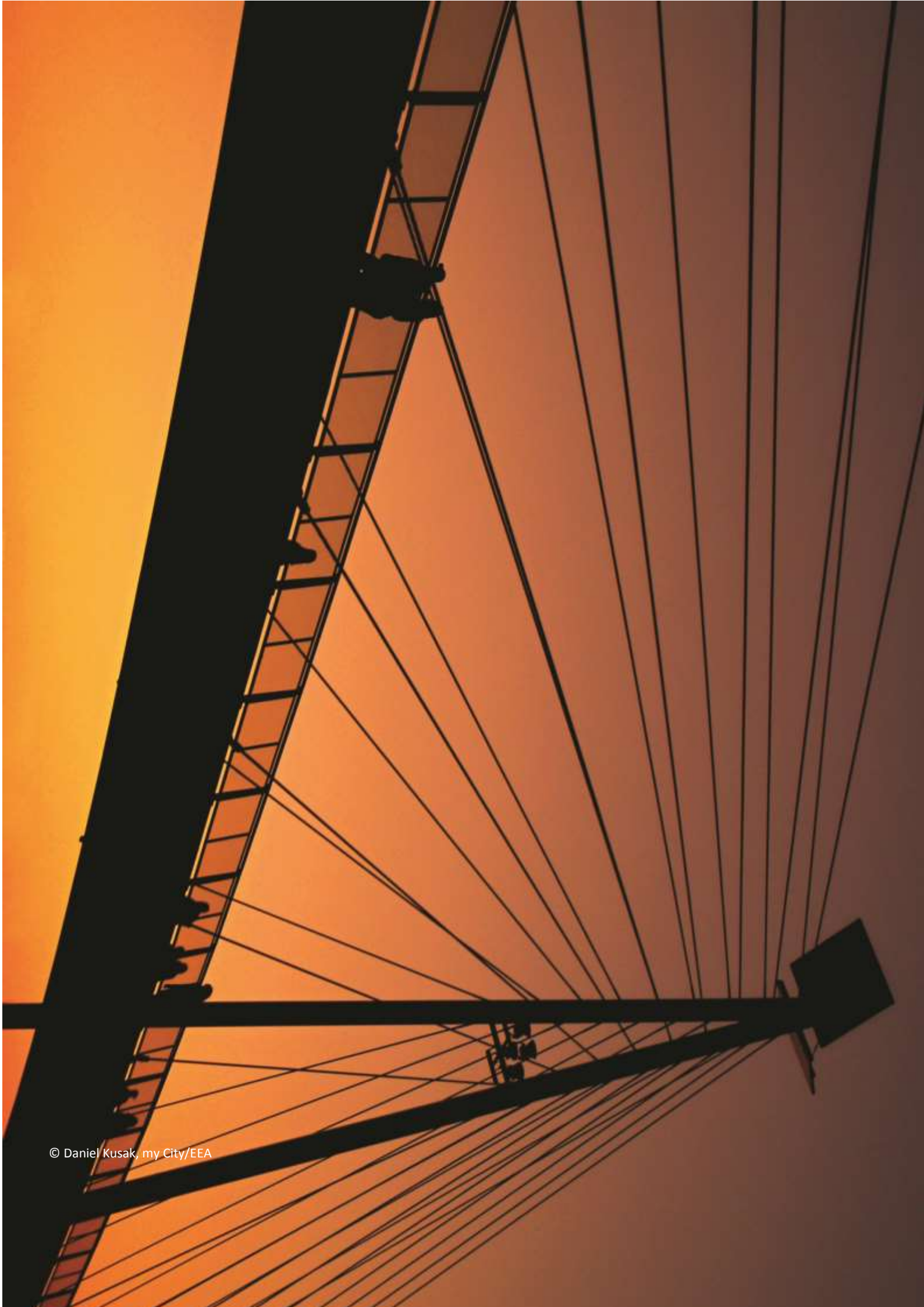
© Daniel Kusak, my City/EEA

بخصوص تقرير حالة البيئة الأوروبية

الوكالة الأوروبية للبيئة (EEA) هي وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي تم تأسيسها بموجب لائحة المجلس (EEC) رقم 90/1210. وأنشأت اللائحة أيضًا الشبكة الأوروبية لمعلومات البيئة ورصدها (Eionet) كشبكة شراكة مؤلفة من 33 دولة عضو[1] وست دول متعاونة[2]. وتتمثل ولاية الوكالة الأوروبية للبيئة في العمل مع هذه الشبكة لتوفير المعرفة حتى يتسنى للفاعلين المعنيين في مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودول الشبكة اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تحسين بيئة أوروبا والمضي قدما نحو تحقيق الاستدامة.

وفي إطار هذه الولاية، تتمثل إحدى المهام الرئيسية للوكالة الأوروبية للبيئة في نشر تقرير عن وضع البيئة وتوجهاتها وآفاقها كل 5 سنوات. وتصدر منذ عام 1995 هذه التقارير التي تقيِّم وضع وتوقعات البيئة الأوروبية وترشد تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي وتطويرها، وذلك من خلال رصد التوجهات السابقة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والفرص المستقبلية المتاحة لسياسة الاتحاد الأوروبي من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف طويلة الأجل.

وعلى غرار التقارير السابقة، يوفر تقرير البيئة الأوروبية – الوضع والتوقعات لعام 2020 (SOER 2020) معرفة ذات صلة، موثوقة وقابلة للمقارنة تستند إلى العديد من المصادر المتاحة إلى للوكالة الأوروبية للبيئة وللشبكة الأوروبية لمعلومات البيئة ورصدها. واسترشد إعداد التقرير بالاعتراف على نطاق واسع أن القضايا البيئية تتشابك مع معظم جوانب المجتمع مما ينجم عنه تداعيات على الآفاق العامة لتحقيق الاستدامة ويشير إلى أن أصحاب المصلحة يحتاجون إلى أنواع جديدة من المعرفة لدعم أعمالهم.

ويستند تقرير البيئة الأوروبية – الوضع والتوقعات لعام 2020 إلى استنتاجات التقرير السابق الذي صدر في مارس/آذار 2015 والذي أظهر أنه على الرغم من أن تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي أسفر عن فوائد هامة للبيئة الأوروبية ورفاهية الإنسان، تواجه أوروبا تحديات كبيرة في معالجة المشاكل البيئية المستمرة التي ترتبط، بطرق معقدة، بنظم الإنتاج والاستهلاك. ودعا تقرير عام 2015 إلى تحولات جوهرية في نظم الاستهلاك والإنتاج التي تسبب تدهور البيئة، بما في ذلك أنظمة الغذاء والطاقة والتنقل.

ويصدر تقرير عام 2020 في وقت يتعرض فيه المجتمع لتحدي المعلومات الكاذبة والأخبار المزيفة. ويبذل التقرير كل جهد ممكن للاعتراف بهذا الواقع من خلال ضمان الشفافية عبر الإحالة الشاملة إلى النتائج العلمية والمقاربة المحسّنة لتقييم الجوانب ذات الصلة بالجودة وعدم اليقين وثغرات المعرفة والإخبار عنها. فضلا عن ذلك، خضع التقرير لمراجعة مكثفة من قبل النظراء في الشبكة الأوروبية لمعلومات البيئة ورصدها والمفوضية الأوروبية واللجنة العلمية للوكالة الأوروبية للبيئة وخبراء دوليين.

ويستند تنفيذ السياسات إلى المعلومات على المستوى القطري التي تيسر تحسين تبادل التطورات والمقاربات الجديدة. وإذ يعترف التقرير بالتحدي المتمثل في تنامي تعقيد المعرفة، فإنه يقدم تقييمات موجزة متسقة عبر مختلف التقييمات الموضوعاتية. وفي الأخير، يتناول التقرير الطابع المنهجي للتحديات البيئية الراهنة، بما في ذلك أنظمة الاستهلاك والإنتاج المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى نظرة ثاقبة حول الطرق التي يمكن لأوروبا من خلالها أن تستجيب للتحديات غير المسبوقة التي تطرحها اليوم البيئة والمناخ والاستدامة.

[1] الدول الأعضاء الـ28 في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى إيسلندا، ليشتنشتاين، النرويج، سويسرا وتركيا.

[2] ألبانيا، البوسنة والهرسك، مونت نغرو، شمال مقدونيا، صربيا وكوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة عدد 99/1244 وطبقا لرأي محكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو).

2019 — 12 pp. — 21 x 29,7 cm
ISBN 978-92-9480-115-9
doi: 10.2800/48006

للتواصل مع الاتحاد الأوروبي

شخصيا

يوجد في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي المئات من مراكز المعلومات "Europe Direct" (أوروبا مباشرة). يمكنكم إيجاد عنوان المركز الأقرب إليكم على الموقع التالي: https://europa.eu/european-union/contact_en

عبر الهاتف أو عن طريق البريد الإلكتروني

Europe Direct هي خدمة تجيب على أسئلتكم حول الاتحاد الأوروبي. يمكنك الاتصال بهذه الخدمة:

- عبر الهاتف المجاني: 11 10 9 8 7 6 800 00 (من الممكن أن تفرض بعض شركات الاتصالات رسوما على هذه المكالمات)،
- على الخط الهاتفي التالي: 22999696 32+ أو
- عن طريق البريد الإلكتروني على: https://europa.eu/european-union/contact_en

للحصول على معلومات حول الاتحاد الأوروبي

على الإنترنت

تتوفر معلومات حول الاتحاد الأوروبي بجميع اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي على الموقع التالي: https://europa.eu/european-union/index_en

منشورات الاتحاد الأوروبي

يمكنكم تحميل أو طلب منشورات الاتحاد الأوروبي المجانية والمدفوعة على الموقع التالي: https://publications.europa.eu/en/publications. يمكن الحصول على نسخ متعددة من المنشورات المجانية من خلال الاتصال بـ Europe Direct أو بمركز المعلومات المحلي القريب منكم (انظر https://europa.eu/european-union/contact_en).

قانون الاتحاد الأوروبي والوثائق ذات الصلة

للولوج إلى المعلومات القانونية ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي، بما في ذلك جميع قوانين الاتحاد الأوروبي منذ عام 1952 في نسخ جميع اللغات الرسمية، يرجى الاطلاع على "EUR-Lex" على الموقع التالي: http://eur-lex.europa.eu

بيانات مفتوحة من الاتحاد الأوروبي

توفر بوابة البيانات المفتوحة للاتحاد الأوروبي (http://data.europa.eu/euodp/en) إمكانية الولوج إلى مجموعات البيانات من الاتحاد الأوروبي. يمكن تحميل البيانات وإعادة استخدامها مجانًا، لأغراض تجارية وغير تجارية على حد سواء.

TH-02-19-902-AR-N
doi: 10.2800/920341

منشورات الاتحاد الأوروبي

الوكالة الأوروبية للبيئة - الدنمارك
European Environment Agency
Kongens Nytorv 6
1050 Copenhagen K
Denmark

الهاتف: 00 71 36 33 45+
الموقع الإلكتروني: eea.europa.eu
فيسبوك: www.facebook.com/European.Environment.Agency
تويتر: @EUEnvironment
لينكدإن: www.linkedin.com/company/european-environment-agency/
للاستعلامات: eea.europa.eu/enquiries

التسجيل لتلقي إشعارات الوكالة الأوروبية للبيئة: http://eea.europa.eu/sign-up